الأسرة والخصوبة في مجتمع متغيّر
رؤية سوسيو ديموغرافية للأسرة الجزائرية

أ/ محمود قرزيز
المركز الجامعي برج بوعريريج

الملخّــص:

شهد المجتمع الجزائري العديد من التغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية كان لها أثر كبير على نسق الأسرة بنائيا ووظيفيا، مما أفرز شكلا جديدا للخلية الأولية للمجتمع، انطلاقا من التقليل في الولادات وبالتالي في معدلات الخصوبة.

نتج عنه تحولا مهما في تركيب وحجم الأسرة الجزائرية وفي أهم وظائفها.

يتناول المقال قراءة سوسيو ديموغرافية للتحولات التي تشهدها الأسرة الجزائرية المعاصرة.

Résumé :

La société Algérienne a connu de nombreux changements politiques, sociaux et culturels avec une grande influence sur le système familial structuralement et fonctionnement, ce qui a crée une nouvelle forme de la cellule fondamentale de la société, de la réduction des naissances, et Donc des taux de fécondité.

On aboutit à un important changement dans la composition et la taille de la famille Algérienne dans la plupart des fonctions.

L'article traite la situation sociodémographique du changement de la famille Algérienne contemporaine.

مقدمة

لقد اهتم الكثير من السوسيولوجيين في دراسة تطور المجتمعات من خلال الخلية الأولى والأساسية فيه والمتمثلة في الأسرة، باعتبارها البناء الأولي الذي يوجه سلوك الأفراد وبالتالي الواقع الاجتماعي عموما وتعتبر الأسرة أهم جماعة أولية في المجتمع، تتكون من عدد من الأفراد يرتبطون معا بروابط الزواج أو الدم أو التبني. يقيمون جميعا في منزل واحد، يعيشون حياة اجتماعية واقتصادية واحدة، ويتفاعل أعضاء الأسرة وفقا لأدوار اجتماعية محددة، كما تقوم بينهم التزامات متبادلة اجتماعية، قانونية واقتصادية يترتب على ذلك حقوق وواجبات بين أعضائها منها رعاية الأطفال وتربيتهم، كما تقوم الأسرة بالمحافظة على نمط ثقافي خاص بها مستمدّ من النمط الثقافي العام.

عاشت الأسرة في القرن العشرين تغيرات هامة على مستوى البناء والوظيفة والدور، وأخذ النمط الغربي للأسرة يغزو العالم، إذ أصاب هذا التغير العديد من المجتمعات اليوم كالمجتمعات العربية ومنها الجزائر.

انعكست التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الشاملة التي شهدها المجتمع الجزائري الحديث نتيجة اتساع رقعة التحضر والتصنيع على الأسرة فأحدث فيها تغيرات مهمة لعب التعلم وخروج المرأة الجزائرية للعمل بعد الاستقلال دورا بالغ الأهمية في إحداث تغير هام في الوظيفة الإنجابية وولد أثر ذلك سلوكا جديدا مهّد لإحلال الانخفاض التدريجي للمواليد ومن ثم تناقص معدلات الخصوبة وحتما أنتج تحولا ديموغرافيا جديدا في الجزائر خصوصا في بداية التسعينيات.

يتناول الموضوع الإجابة عن التساؤل الآتي:

ما هي أبعاد التغير البنائي والوظيفي للأسرة الجزائرية وما علاقة ذلك باتجاه السلوك الإنجابي والخصوبة؟

1- مفهوم الأسرة:

1-1- تعريف الأسرة:

لقد اختلف العلماء والباحثون في بحث مفهوم الأسرة فبعضهم استخدم لفظ الأسرة وفريق آخر استخدم لفظ العائلة، ونجد قسما آخر استعمل لفظي الأسرة والعائلة معا.

فالأسرة بمعناها اللغوي تعني الأسر والقيد، فأصل الأسرة هو التقيد برباط، ثم تطور معناها ليشمل القيد برباط أو بدون رباط، وقد يكون القيد أمرا قسريا لا مجال للخلاص منه، وقد يكون اختياريا ينشده الإنسان ويسعى إليه[1] ولعل معنى الأسرة قد اشتق من الأمر الاختياري فالأسرة هي هل الرجل ويربطها به أمر مشترك وكذلك من مصطلح الأسرة إلى العبء وتحمل المسؤولية التي يحملها الإنسان على عاتقه.

يرى الدكتور أحمد زكي بدوي أن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني، وتقوم المقتضيات التي يرتضيها العقل الجمعي، والقواعد التي تقرها المجتمعات المختلفة[2] وتعرف الأسرة أيضا بأنها جماعة اجتماعية تضامنية تتكون من رجل وامرأة تقوم بينهما رابطة روحية مقررة وأبنائهما[3]

يعرف كل من "ميكايفر"و "بيدج" [4]الأسرة بأنها جماعة دائمة مرتبطة عن طريق علاقات جنسية بصورة تمكن من إنجاب الأطفال ورعايتهم، وقد تكون في الأسرة علاقات أخرى، ولكنها تقوم على معيشة الزوجين أو الذين يكونان مع أطفالهما وحدة متميزة، وتعرف هذه الوحدة بمجموعة معينة من الخصائص المشتركة في المجتمع الإنساني بأسره، هي الآتية:

-علاقة زواجيه

-شكل من أشكال الزواج أو أي تنظيم آخر يمكن بواسطته أن تنشأ الرابطة الزوجية وتصان.

-نظام للتسمية يتضمن في الوقت نفسه طريقة لتحديد سلسلة النسب.

-بعض الخدمات الاقتصادية التي يشترط فيها أعضاء الجماعة، ولكنها ترتبط مع الأخص بالحاجات الاقتصادية المتعلقة بإنجاب الأطفال وتربيتهم.

-مسكن مشترك قد تختص به الأسرة وحدها أو قد يشاركها فيه أسر أخرى.

وحسب دليمي عبد الحميد [5] فالمسكن هم من أولويات الحاجات عند الأفراد والأسرة وليس معنى ذلك أن الأفراد والأسر تسكن لمجرد اللجوء والاحتماء لأن المسكن يمكن حاجات فيزيولوجية، اجتماعية، سيكولوجية، ثقافية، ومن المفروض أن يوفر لكل عضو من أعضاء الأسرة وسيلة للاستراحة والانسجام، الراحة الجسدية ويوفر كذلك للأسرة طموحات التوسع والتحسين المادي والفكري والانشراح العاطفي والروحي.

وعموما يمكن أن تعرف الأسرة على أنها عبارة عن مؤسسة اجتماعية يقوم عليها هيكل المجتمع، لا تتم إلا بالزواج، وتتكون من مجموعة من الأفراد متفاعلين تسودهم روابط اجتماعية تنجم عنها أدوار داخل الأسرة، هذه الأدوار تتصف بالتكامل والانسجام، التي تؤدي إلى وحدة وتماسك الأسرة.

2- الخصوبة:

2-1- تعريف الخصوبة:

يستخدم مصطلح الخصوبة في شتى الميادين وبطرق متعددة.

ففي علم الأحياء، تعني الخصوبة القدرة على الحمل وتهيئ البويضة للتلقيح بعكس العقم[6] .

أما في علم الديموغرافيا فإننا لا نجد تمييزا لهذا المفهوم عن الإخصاب فإن كان هذا الأخير يتعلق بمدى القدرة الفيزيولوجية أوفهي خصوبة واقعية[7].

خصوبة القدرة على الحمل وتهيئ البويضة للتلقيح بعكس العقم[6] .

أما في علم الديموغرافيا فإننا لا نجد تمييزا لهذا المفهوم عن الإخصاب فإن كان هذا الأخير يتعلق بمدى القدرة الفيزيولوجية أوفهي خصوبة واقعية[7].

ويرى رولان بريسا [8] أنها ظاهرة ترتبط بالولادات الحية من حيث علاقاتها بالمرأة والزوجين أو الرجل – في حالة استثنائية – يجب التوضيح تبعا للحالة، إذا كانت خصوبة الإناث أو خصوبة الزيجات أو خصوبة الذكور، وبما أن هذا النوع الأخير من الخصوبة لا يدرس إلا نادرا، تستعمل عادة الخصوبة وحدها لتعني خصوبة الإناث.

وفي استخدامنا لمفهوم الخصوبة نقول أنه الاعتماد على العدد الفعلي للمواليد الأحياء الشرعيين لدى النساء المتزوجات طوال فترة زواجها، بمعنى آخر كل ما تحقق

من المواليد داخل إطار الزواج، سواء أكان ذلك بطريقة مخططة ومنظمة وواعية أو بطريقة عشوائية تتم عن عدم الاهتمام بأصول ومبادئ تنظيم الأسرة.

2-2- أسباب الاتجاه التنازلي للخصوبة في المجتمعات المعاصرة

لقد قام العديد من الباحثين بدراسة العلاقات بين الأسرة الممتدة والخصوبة والتقوا عموما رغم الاختلافات التي ظهرت بينهم، عند التأكيد على تأثير البنية الأسرية الممتدة في التحفيز على الخصوبة المرتفعة، وذلك عن طريق تشجيع الزواج المبكّر، وتقليص المسافة الزمنية بين الولادات، وتقوية التنافس الرمزي والاقتصادي والسياسي بين الأسر، وتخفيض كلفة الطفل نتيجة اقتسام المسؤوليات الاقتصادية والتربوية. (9) مع التغير الحاصل في المجتمعات الغربية من تحضر سريع مس الكيان الاجتماعي لديها، أثر بنائيا ووظيفيا في الخلية الأساسية في المجتمع وهي الأسرة من خلال التغير في السلوك الإنجابي والخصوبة وانتقل ذلك إلى الكثير من الدول النامية وحتى العربية وعموما فان

معدلات الخصوبة تتفاوت من مجتمع لآخر وهي تخضع أيضا لعدة عوامل مثل: المستوى التعليمي والدخل والمهنة والعقيدة. (10)

والأمر المهم الذي نشاهده اليوم هو التغير السلبي تجاه الوظيفة الإنجابية وهذا ما يفسر بالاتجاه التنازلي في الخصوبة في معظم المجتمعات كنتيجة أولية لعمليات اجتماعية واقتصادية.

وقد حدّد "هارفي ليبنشتين" أهم أسباب هذا التحول التنازلي فيما يلي: (11)

-ارتفاع درجة تعلم النساء والتغير الواضح في دورهن وقيمهن.

-التزايد في المشاركة النسائية في قوة العمل غير الزراعية.

-التناقص الواضح في وفيات الأطفال.

-انهيار المعتقدات التقليدية التي تؤيد معايير الخصوبة المرتفعة.

-الخصوبة وتأثيراتها على أنماط السلوك التقليدية.

-نمو التعليم الإجباري والانهيار في استخدام وقيمة عمل الطفل .

-تزايد حقوق النساء والتغير في أدوارهن خارج المنزل .

-ضعف نسق الأسرة الممتدة .

-إتاحة وسائل منع الحمل الكيماوية والآلية الفعالة .

-نمو أنساق رعاية كبار المسنين خارج المنزل .

-تزايد فرص التنقل الاجتماعي والمكاني .

بالإضافة إلى انهيار معدلات الخصوبة الفعلية، هناك أيضا تغيرات في النسق التفضيلي الذي يؤثر في قرار أن يكون الانسان أطفال. على أن النسق التفضيلي يصف ببساطة القيمة التي يضعها الزوجان على طفل إضافي بالنسبة لقيمة الأهداف الأخرى التي كان يمكن لهم إنجازها دون لديهم هذا الطفل. ويتأكد شيئا فشيئا أن الخصوبة كممارسة تنصهر بعمق ضمن الأطر الدينية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تتكون منها الحياة الاجتماعية ويبقى إلى حدّ كبير أثر التصنيع كأبرز مسبب لتدني معدلات الخصوبة في المجتمعات الذي يفسر أثر التغير الحاصل في السلوك الإنجابي لأفرادها في معظم الأسر.

2-3- الخصوبة في الجزائر:

بناء على اعتماد مؤشري عدد المواليد وكذلك معدلات الخصوبة المقاسة بالطرق المختلفة يمكن تحديد التطور الحاصل في سلم الخصوبة في الجزائر والذي جاء متباينا حسب الفترات الزمنية المختلفة وتبعا للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسة والثقافية المعاشة.

في بداية العشرينات وإلى غاية نهاية الثمانينات شهدت الجزائر تطورا كبيرا في عدد المواليد، بتسجيل معدل ثلاثة أرباع القرن 42 مولود لكل ألف شخص. وشهدت الفترة من 1966 إلى 1977 تسجيل أكبر عدد من المواليد قدّر 48.9 للألف. شهدت إبان الثورة التحريرية نوعا من الاستقرار ثم لكثرة الوفيات بسبب غياب الظروف الصحية اللازمة للأمومة والطفولة بسبب الاستعمار. وشهدت منتصف الثمانينات تحولا جديدا للطبيعة الديموغرافية الخاصة المواليد باتجاهها التنازلي لتشهد الفترة 1996 – 2000 تسجيل 21.9 مولود للألف.

جدول يبيّن تطوّر مجموع المواليد لكلّ ألف شخص بين 1901 – 2000 [12]

الفترة	مجموع المواليد	الفترة	مجموع المواليد
1905-1901	37.8	1955-1951	47.4
1910-1906	35.5	1960-1956	45.6
1991-1911	35.3	1965-1961	48.9
1920-1916	34.9	1970-1966	48.9
1925-1921	37.2	1975-1971	47.3
1930-1926	42.3	1980-1976	44.4
1935-1931	43.4	1985-1981	39.5
1940-1936	42.1	1990-1986	32.3
1945-1941	42.9	1995-1991	29.7
1950-1946	42.2	2000-1996	21.9

وقد يلعب تعلم المرأة وخروجها إلى العمل وظهور ازدواجية الدور لديها عاملا مهما ساهم بقدر كبير في اتجاه الخصوبة نحو الانخفاض من خلال إتباع سياسة تنظيم النسل لصعوبات رعاية الأطفال والاهتمام الكافي بهم، ففي دراسة أعدها Philipe Fourgues حول انخفاض الخصوبة بالبلدان العربية ثبت أنه بالنسبة للفئة (25 – 34) سنة أن تحسن المستوى التعليمي يؤدي إلى زيادة استعمال وسائل منع الحمل وبالتالي تحديد النسل.

	عدد المشتغلات	%
دون تأهيل	83.000	13,28
أمية	9.000	01,44
ابتدائي	58.000	09,28
متوسط	141.000	22,56
ثانوي	230.000	36,80

عالي	104.000	16,64
المجموع	625.000	100

ONS, données statistique .n 254, 1996, p3.

بين الجدول أن ذوات المستوى الثانوي والعالي من الجزائريات المشتغلات يتجاوزن نصف مجموع المشتغلات بتسجيل 53,44 % مفسرا جذب فرص العمل والتشغيل في الجزائر بالخصوص لفئة المتعلمات منها واللاتي أساسا زاولن دراستهن وتكوينهن بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي أو بمراكز التكوين المهني والتمهين. وتواصل انخفاض الخصوبة في الجزائر رغم التعثر النسبي في استعمال الطرق الحديثة لوسائل منع الحمل حيث لم يرتفع استعمال الطرق الحديثة خلال الفترة 1992 –2002 إلا بأقلّ من نقطة كل سنة، مما يدل على تعثّر في أداء برامج الصحة الإنجابية حيث ارتفعت نسبة استعمال موانع الحمل الحديثة من 43% سنة 1992 إلى 52% سنة 2002، ويرجع هذا بالطبع إلى الظروف الخاصة التي عاشتها الجزائر خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي [13] .

وتشير البيانات أن معدلات الخصوبة بدأت تقترب إلى معدل الإحلال لكل النساء مهما كان مستواهن التعليمي، ما عدا الأميات حيث يقدّر معدل الخصوبة الكلية ب 2.9 طفل لكل امرأة أمية، في مقابل 2.4 لمن تقرأ وتكتب.

المستوى / السنة	1990	1995	2000
أمية	5.2	4.4	2.9
تقرأ وتكتب	4.2	3.6	2.4
ابتدائي	3.4	3.1	2.2
متوسط	2.3	2.6	2
ثانوي فما فوق	2.1	1.7	1.5
المجموع	4.3	3.6	2.4

المصدر: المسح الجزائري حول صحة الأسرة 2001

ويلعب عامل انخفاض نسب الزواج لدى الفئات العمرية دون العشرين عاما وكذا طول فترة العزوبة قبل الزواج سببا في انخفاض الخصوبة في الجزائر حيث تبلغ نسبة العازبات من فئة 20–24 سنة في الجزائر 83.4% وتؤكد الأرقام أن نسبة العوانس في الجزائر بلغت نسبة خطيرة وهذا ما انعكس على الوضع الزواجي [14]، وينعكس أيضا على التراجع الديموغرافي حيث تشير الدراسات أن معدل الزيادة الطبيعية للسكان ستنخفض إلى ما دون 1% خلال الفترة 2020 –2025 في غالبية الدول العربية التي تقدمت بها سيرورة التحول الديمغرافي من بينها الجزائر.

ويشير الجدول التالي إلى متوسط العمر عند الزواج في الجزائر حسب المستوى التعليمي ومكان الإقامة:

المتغيرات		النوع	
		ذكور	إناث
الوسط	ريف	33.7	30.0
	حضر	31.9	29.1
المستوى التعليمي	أمي	31.0	28.3
	القراءة والكتابة	32.2	28.7
	ابتدائي	33.4	29.3
	إعدادي	33.2	30.7
	ثانوي فما فوق	35.5	33.2
المجموع		**33.0**	**29.6**

المصدر: المسح الجزائري حول صحة الأسرة 2001 .

جدول يبين تطور نسبة فئة الإناث (15–49 سنة) بين سنتي 1948– 1998.

السنة	48	54	66	77	87	98	2004
نسبة فئة الإناث 15–49 سنة % -	22.25	21.60	20.65	21.65	22.29	25.74	28.19

المصدر: من سنة 1948-، 1966، الديوان الوطني للإحصائيات.
من سنة 1977- 1998: التعداد العام للسكان والسكنات سنة2004، الديوان الوطني للإحصائيات، معطيات إحصائية 106، (2004 ديسمبر)

فبالنسبة للنساء القادرات على الإنجاب ظلت مستقرة نوعا ما إلى غاية 1987 حيث بقيت تتراوح ما بين 20% إلى 23% ولكنها أخذت ارتفاعا محسوسا يتجاوزها 25% سنة 1998 ليرتفع إلى 28.19 في آخر سنة 2004.

وبالرجوع إلى المعطيات الإحصائية السابقة وتأكيدا إلى الميل التنازلي للخصوبة في الجزائر نذكر العوامل الهامة المساهمة في بلوغ الانخفاض، فعرفت الخصوبة اتجاها جديدا ابتداء من منتصف الثمانينات وأكثر حدة ابتداء من سنة 1990 ومرورا بالعشرية الصعبة التي مرّ بها المجتمع الجزائري بإفرازاته المختلفة إلى يومنا هذا، حيث انتقلت القيمة القصوى لمعدل الخصوبة من الفئة العمرية 25-29 سنة إلى الفئة العمرية 30-34 سنة .

الجدول : يبين تطور المؤشر التركيبي للخصوبة في الجزائر 2000/1970

السنة	المؤشر التركيبي للخصوبة طفل/ امرأة
70	8.40
80	6.90
85	6.30
90	4.50
91	4.36
92	4.26
93	4.66
94	4.97
95	4.51
98	3.20
2000	2.80

المصدر: وزارة الصحة والسكان الجزائرية.

نفس هذا الاتجاه شهدته أغلب البلدان العربية كتونس بانتقال مؤشر الخصوبة من 7.2 طفل خلال 1966 إلى 2.9 سنة 1994 ليصل إلى 2.00 سنة 2002. [15]

3- الأسرة الجزائرية والتغير:

3-1- التغير على مستوى الحجم والشكل :

يمكن القول بأن الكثرة الغالبة من علماء الاجتماع البارزين خاصة من جيل الرواد كانوا يميلون إلى الاعتقاد بأن الأسرة تتطور من أشكال كبيرة إلى ممتدة إلى أشكال أصغر فأصغر باستمرار، من هذا مثلا يرى دوركايم [16] الذي كان يعتقد أن الأسرة أخذت في ظل الثقافات الراقية القديمة تتقلص من أكبر أشكالها المعروفة إلى أشكال أصغر فأصغر ولو أنه لم يستبعد احتمال بقاء بعض الأشكال القديمة في فترات أحدث تاريخيا، وهكذا استطاع العلماء أن يحدّدوا الأنماط الأسرية التالية التي كانوا يعتقدون أنها كانت موجودة في مجتمعات العالم القديم وهي:

- الجماعات القرابية الشديدة الاتساع.

- الأسرة الكبيرة التي كانت تتكون من الأخوة وزوجاتهم وأولادهم الذين يعيشون معا في ظل حياة مشتركة لا تعرف تقسيم الميراث.

- الأسرة الأبوية الكلاسيكية، وهي الأسرة التي تضم أجيالا متعددة في خط الذكور.

- أسرة الأب، وهي التي تتكون من الزوج والزوجة- أو الزوجات - والأطفال القصر، والأقارب الذين يشاركون الأسرة حياتها لنسب أو لآخر.

فإذا قارنا هذه الأنماط الأسرية على أساس عدد الأفراد الداخلين في تكوين كل منها، فسوف نصل بالضرورة تدريجيا مع اضطراد التطور الاجتماعي إلى الأسرة الزواجية[17]، وقد أطلق دوركايم على هذه الظاهرة اسم "قانون تقلص حجم الأسرة" أو قانون التناقص= la loi de contraction =، يعرف قاموس علم الاجتماع مصطلح حجم الأسرة ليشير إلى جماعة من أشخاص يعيشون في فترة زمنية معينة، بما يشير إلى

أولئك الأشخاص الذين يقيمون إقامة مشتركة عند وقت إجراء الحصر كما يستعمل في دراسات الخصوبة للإشارة إلى معدل المواليد بالنسبة للأسرة في فترة معنية [18]

تشهد الكثير من الأسر في العالم اليوم تقلص حجمها لظروف وتغيرات مست البناء والواقع الاجتماعي لديها.

في الجزائر فطبيعة الأسرة فيها بطريقية أبوية وإذا كانت الأسرة التقليدية توصف بكبر حجمها وبسيادة روح التضامن الشديدة القوة اليوم اهتز كيانها وتقلصت إلى حد كبير وأصبح شكلها المعاصر يقترب إلى النمط النووي أو الزواجي، ففي الكثير من العائلات الجزائرية اليوم يتوقف حدها إلى الزوجين وأبنائهما غير المتزوجين في الغالب.

بينما كانت الأسرة التقليدية تضم رب الأسرة وزوجته وأولاده غير المتزوجين والمتزوجين مع زوجاتهم وأطفالهم وكلهم يعيشون تحت سقف واحد، تشير الإحصائيات أنه في سنة 1954 كان متوسط حجم الأسرة يتراوح ما بين (1 و50 فردا) في الريف وبين (1و 7 أفراد) في المدن الكبرى[19].

وجاءت سياسات تنظيم الأسرة وتحديد النسل لتساهم في تحديد معدلات الخصوبة لتصل إلى 2.80 عام 2000، هذا التغير الأسري الجديد أدى إلى انكماش كبير في حجم الأسرة وقلة عدد أفرادها.

3-2- التغير على مستوى المراكز والأدوار :

أعطى النظام التقليدي للأسرة الجزائرية للأشخاص مكانات وأدوار كل حسب الطبيعة البيولوجية، وروابط الدم والسن وغيرها، حيث يتمتع الأب بالسلطة العليا ويقتصر دور الأم على إدارة شؤون البيت أما الأبناء فهم مطالبون

بالطاعة والانصياع لأوامر السلطة الأبوية خاصة إذا ما تعلق الأمر بالشؤون المنزلية، حيث كان يجمع هذه العلاقات صفة التعاون التي تعود إلى الروح الجماعية والعادات منذ "التويزة"* في الأعمال الفلاحية، وكانت الصلات بينهم قائمة على الاحترام المطلق الواجب نحو الأب وبقيت صفة الحياء والخجل والخوف من النظر إلى الأب والكلام بصوت عال في حضرته.

أما دور الأم فكان يقتصر على الاهتمام بتربية الأولاد خاصة البنات حيث كانت تعتبر وسيطا بين الأبناء وأبيهم. بعد الاستقلال شهدت الأسرة الجزائرية جملة من التغيرات على مستوى المراكز وأدوار أفرادها، فتغير مركز الأب ودوره فلم يعد يحظى بنفس المركز[20]ومن أبرز ملامح هذا التغير نجد العلاقة بين الآباء والأبناء تتسم بالحوار بينما كانت في السابق تشمل النفوذ والقوة والسلطة. وفي ظل التغيرات السريعة للمجتمع الجزائري جعلت الشباب يعيش في صراع ثقافي بين العادات والتقاليد وبين قيم جديدة للحياة العصرية فاتسعت الهوة وتشكل نموا متصاعد لما يسمى بصراع الأجيال بين الكبار المحافظين والمتشبثين بالعادات والتقاليد وبين الصغار الذين يرغبون في تأكيد ذاتهم بعيدا عن السلطة الأبوية [21]. ويلعب التعليم ووسائل الإعلام والثقافة الغربية المنتشرة بكثافة دورا حاسما في جعل سلوك الشباب يتغير ويتكيف مع الحياة العصرية.

أما بالنسبة للمرأة فقد تغير دورها داخل الأسرة، بعد خروجها للتعليم إلى مراحل متقدمة واكتسابها لعالم الشغل رفقة الرجل، هذا الواقع الجديد للمرأة الجزائرية مكنها من المساهمة في اتخاذ القرارات الأسرية رفقة زوجها في شتى المسائل المرتبطة بواقع ومستقبل الأسرة.

3-3- التغير على مستوى الوظائف الأساسية :

لقد كانت الأسرة في الماضي وحدة اجتماعية تقوم بكافة الوظائف الضرورية تجاه أعضائها وذلك بالقدر الذي تقتضيه حاجاتها بمعنى آخر كانت وحدة اقتصادية وهيئة سياسية وإدارية وتشريعية كما كانت هيئة دينية وتربوية[22]. فقد كانت تقوم بإنتاج ما تحتاج إليه وكانت تعمل جاهدة على أن تكفي نفسها بنفسها، فتنتج ما تحتاج إليه ولا تستهلك بقدر ما إنتاجها وكانت الأسرة أيضا هيئة تشريعية حيث كانت تضع الشرائع وتقوم بمنح الحقوق والواجبات وتفصل في المنازعات بين الأفراد وكانت هيئة تربوية ودينية حيث كانت تضع قواعد العقيدة، وتقوم بتربية الأطفال وتنشئتهم وإعدادهم للحياة المستقبلية.

إن التغيرات الحاصلة في المجتمع وبدء مرحلة الزوال التدريجي لنمط الأسرة التقليدي أدى إلى بروز معطيات جديدة ومؤسسات جديدة تقدم خدمات تربوية، ثقافية

واقتصادية، حيث أن كلّ لها أدوار جديدة كانت في السابق حكرا على الأسرة، ونشأ تنقل بعض الوظائف العامة من الأسرة إلى المجتمع من خلال هاته المؤسسات الجديدة.

شهدت الأسرة الجزائرية تغيرا مهما في شتى وظائفها التقليدية حيث أنها تقلصت بشكل كبير خاصة بعد الاستقلال خاصة لعوامل التمدّن والتنمية الاقتصادية، فمس هذا التغير الوظيفي عدة مستويات أساسية أهمها:

أ –**على مستوى الوظيفة الإنجابية (التناسل)** :

فبالنظر للتطور الذي مرت به المجتمعات وما أفرزته الزيادة السكانية من نتائج سلبية على جميع الأصعدة برزت سياسة التقليل من عدد السكان بغية مواكبة النمو الاقتصادي الحاصل، الجزائر كانت متأخرة نوعا في تطبيق ذلك تفسره الزيادات في عدد السكان والمواليد خاصة في العشرين سنة بعد الاستقلال، ليتغير السلوك الإنجابي خصوصا في بداية التسعينات إلى التقليل من الولادات، وتشكلت العوامل الديمغرافية تأثيرات على الأسرة والمتمثلة في انخفاض نسبة المواليد وقلة عدد حالات الزواج وعلى إثر انتقال الأسرة تدريجيا ونسبيا تجاه نمط الأسرة النووية وانتشار هذا النموذج الجديد في المجتمع الجزائري إضافة إلى خروج المرأة للعمل، كل هذا ساهم في تغيير السلوك الإنجابي للأسرة الجزائرية بميلها تجاه تنظيم النسل واللجوء إلى وسائل منح الحمل المختلفة، هذا ما تأكده الإحصائيات المتعلقة بتطور لمواليد في الجزائر أين انتقلت من 48.9 ألف مولود في فترة 1966–1977 إلى 29.7 ألف مولود في الفترة 1991–1995 لتبلغ 21.9 ألف مولود في الفترة 1996–2000.

إن التغير في القيم الإنجابية يرجع أيضا للعامل الاقتصادي وإلى صعوبات معيشية خاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وتبعاتها على مستوى دخل الأسرة.

ب – **على مستوى الوظيفة التربوية:**

تقوم الأسرة بعملية التنشئة الاجتماعية منذ سن المهد وتبذل في سبيل ذلك جهودا متواصلة لتشكيل شخصية الطفل وترويض نزعاته ودفها برفق نحو الملائمة مع الواقع ومع المجتمع[23].

وتقوم الأسرة بهذه الوظيفة التربوية لغرض إدماج الطفل في الإطار الثقافي العام عن طريق إدخال التراث الثقافي في تكوينه، وتوريثه إياه توريثا متعمدا لتعليمه نماذج سلوك مختلفة في المجتمع الذي ينتسب إليه.

ويقول =روزفلت=: "إن حياة المنزل هي أسمى وأبدع ثمرات الحضارة وهي أعظم قوة في تكوين العقل والأخلاق ولا يجب أن يحرم منها الطفل إلا لأسباب قاهرة[24].

إن التوجيه عملية مستمرة في كل المجتمعات تبدأ من ولادة الطفل وتستمر بدرجات متفاوتة من التركيز خلال حياة الفرد كلها وتقوم الأسرة بهاته الوظيفة الهامة باعتبارها الجماعة الأولية والأساسية حيث ينمي الطفل اتجاهاته وأنماطه السلوكية والقيم التي يهتدي إليها[25].

إن الأداء التربوي داخل الأسرة الجزائرية ظل مستمرا، ولم تفقد الأسرة الجزائرية هاته الخصوصية التربوية رغم التغير الحاصل في شكلها وأدوار أفرادها فبالرغم من ظهور مؤسسات تربوية تقوم بالرعاية والتربية الجزئية البديلة كدور الحضانة ورياض الأطفال وكثير من الجمعيات ذات الطابع التربوي والثقافي وخروج المرأة للعمل وتبعاته إلا أن الأسرة الجزائرية بقيت الحاضن الأساسي للطفل والمسئولة الأولى في تربيته وتكوينه، ومن سمات الأسرة الجزائرية المعاصرة مساعدة الأقارب كأم الزوجة خصوصا في تربية ومراقبة الأبناء في حال غياب الأم العاملة.

ج- على مستوى الوظيفة الاقتصادية:

الأسرة جماعة اجتماعية مسئولة على توفير الحاجات المادية لأفرادها فهي تطعمهم وتأو يهم وتكسيهم[26].

فالأسرة التقليدية في الجزائر كانت معظمها يسكن الريف فهي تشبع حاجات أفرادها الاقتصادية بنفسها بالاعتماد على مبدأ الاكتفاء الذاتي، ونتج عن ذلك أنها لم تكن هناك حاجة للبنوك والمصانع، ولكن بعد الاستقلال وانتهاج سياسة التصنيع خاصة في فترة الرئيس هواري بومدين بإنشاء الكثير من المصانع والمركبات الصناعية الضخمة نتج عنها هجرات كبيرة نحو المدن واتساع حجم الأسر الحضرية التي تحولت إلى أسر استهلاكية تلبي حاجاتها المادية عن طريق مؤسسات أخرى وتحولت من نمط الإنتاج

الزراعي وتربية المواشي إلى نمط يقوم على الاقتصاد الصناعي الذي يحكمه العمل المأجور [27] .

وقد أفرزت الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، وكذا إتباع سياسة اقتصادية تتجه نحو اقتصاد السوق مرحلة انتقالية غير محدودة امتدت ضلالها على المستوى الاجتماعي للأسر الجزائرية إثر غلق الكثير من المؤسسات وتسريح عمالها وتفشي الفقر وصعوبات المعيشة لأفرادها في ظل الوفرة المالية التي تحققها عائدات النفط.

خاتمة

إن عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يصحبها من انتشار التعليم، والتصنيع، والحضرية قد غيرت تركيب الأسرة الجزائرية تغيرا لا يمكن تجاهله، حيث أصبحت الأسرة الجزائرية المعاصرة في حال تحول مستمر من ممتدة إلى نووية وقد أفرزت التغيرات الواقع الجديد للأسرة من خلال:

– ارتفاع سن الزواج عند الجنسين خاصة في المدن بسبب التحاق أفرادها بمختلف المراحل التعليمية، وتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

– تعليم المرأة مكنها من احتلال مواقع مهمة بميادين التشغيل فأصبح في الجزائر اليوم قاضيات، ومحاميات وحتى بلوغهن مواقع سياسية مهمة كنائبات في البرلمان وترأس أحزاب وجمعيات سياسية ذات صيت وطني مهم.

– ميل الأسرة الجزائرية إلى تنفيذ سياسات تنظيم الأسرة واستعمال وسائل تحديد النسل مما أثر في انخفاض تدريجي لمعدلات الخصوبة لديها.

– لجوء الكثير من الأمهات خاصة العاملات في ضوء ازدواجية الدور ومتاعبه إلى الرعاية البديلة الجزئية كدور الحضانة ورياض الأطفال التي انتشرت بشكل واسع خاصة بالمناطق الحضرية.

– ميل الأسر حاليا إلى السكن في بيوت مستقلة بعيدة عن مساكن الأهل والأقارب مفسرا الاتجاه نحو إضعاف الروابط القرابية نسبيا.

– اتجاه العلاقات الأسرية الداخلية من التسلط والقوة إلى الحوار وقوة الاتصال.

عموما فالأسرة الجزائرية المعاصرة حملت الكثير من طباع الأسرة النووية، النموذج المنتشر بكثافة في العالم، ولكن تبقى الكثير من الخصوصيات في شأن العلاقات والأدوار يحكمها الإطار القيمي الذي تستند إليه سلوك أفراد الأسرة وقد تتغير في المستقبل ولكن بقدر بطيء وتدريجي.

الهوامش:

1- العكايلة {محمد سند}، **اضطرابات الوسط الأسري وعلاقتها بجنوح الأحداث**، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006، ص .69

2- القصير {عبد القادر}، **الأسرة في مجتمع المدينة العربية**، بيروت، درا النهضة العربية، 1999، ص 33.

3- دعبس محمد يسري{ إبراهيم}، **الأسرة في التراث الديني والاجتماعي**، الإسكندرية، دار المعارف، 1995، ص .14

4- القصير {عبد القادر}، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

5- دليمي {عبد الحميد}،* الاتجاهات النظرية حول مشكلة الإسكان*، **مجلة الباحث الاجتماعي**، دورية تصدر عن قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، عدد 5، جانفي 2004، ص106 .

6- الأخرس محمد{ صفوح }، **علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها**، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي السورية، 1980، ص .498

7- نفس المرجع، ص .499

8- بريسا{ رولان }، **معجم مصطلحات الديموغرافيا**، ترجمة حلا نوفل رزق الله، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990، ص .127

9- الهراس{ المختار} وبن سعيد { إدريس}، **الثقافة والخصوبة، دراسة في السلوك الإنجابي بالمغرب**، دار الطليعة، 1996، ص .23

10- الخولي{ سناء }، **التغير الاجتماعي**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003، ص .228

11- نفس المرجع، ص .299

12- Delenda *Aissa***, Rôle du développement social et économiques dans le changement des comportements démographiques en Algérie**, thèse de Doctorat d'Etat en démographe, Université D'oran, Algérie, 2004, p 207.

13- شقير{ حافظ}، **التحول الديموغرافي، وآثاره في الدول العربية**، ص 6

قراءة 2007/01/12 www.abf.org.jo

14- دعاس {سيد علي }،* العنوسة أو ظاهرة التأخر في الزواج، لماذا؟* **جريدة المنار**، عدد10، 29 نوفمبر 2006، ص11.

15- الجمهورية التونسية، وزارة الصحة العمومية، الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري، السكان في تونس، **الوضع الديمغرافي والبرنامج الوطني للصحة الإنجابية**، تونس، 2004، ص .16

16- شكري {علياء}، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، الإسكندرية**، دار المعرفة الجامعية، 1997، ص .194

34- نفس المرجع، ص .195

17- غيث{ محمد عاطف}، **قاموس علم الاجتماع**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، بدون تاريخ نشر، ص .82

18- الديوان الوطني للإحصائيات، معطيات إحصائية، الجزائر، 1991، ص .4

19- بوتفنوشت {مصطفى}، مرجع سبق ذكره، ص .66

20- منتصر{ آمال}،* التحولات في العلاقات الداخلية للعائلة، أنموذج العائلة التونسية*، **المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية**، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، عدد 1181، 1999، ص 84.

21- عبد الحميد{ أحمد يحي}، **الأسرة والبيئة**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص .15

22- بيومي محمد أحمد {محمد} وناصر غفار {عبد العليم}، **علم الاجتماع العائلي، دراسة التغيرات في الأسرة العربية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003، ص .102

23- دياب{ فوزية}، **نمو الطفل وتنشئته بين الأسرة ودور الحضانة**، ط 3، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، بدون تاريخ نشر، ص .121

24- نفس المرجع، ص ص 120-.121

25- زياني دريد{ فطيمة}، *من مظاهر التفكك الأسري*، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة باتنة، الجزائر، عدد 14، جوان 2006، ص .87

26- رشوان {عبد الحميد حسين}، مرجع سبق ذكره، ص .51

27- السويدي{ محمد}، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 89.

*__التويزة__ : مصطلح محلي ينتشر في المجتمع الجزائري والريفي منه خصوصا، ويشمل معنى التعاون والتضامن وهما سمتان أساسيتان للمجتمع الجزائري التقليدي، حيث كانت التويزة تتجسد من خلال تعاون الأفراد والعائلات في النشاط الفلاحي كجني الزيتون، وبناء المساكن والمساجد أيام العطل والجمعة، والتويزة قيمة اجتماعية ايجابية وفعل اجتماعي يؤكد روح التماسك والتضامن الاجتماعيين بين أفراد المجتمع الجزائري.